بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ..

فموضوع هذا البحث هو « مالية الدولة الاسلامية المعاصرة » .. تناولت فيه دراسة مقارنة بين مالية الدولة فى الاسلام والمالية العامة فى العصر الحديث .

وقد اخترت هذا الموضوع لأهميته البالغة فى القرن العشرين وخصوصا اذا علمنا أن المالية العامة فى ذلك العصر هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذى يعنى بدراسة النشاط الاقتصادى للقطاع العام من الناحية المالية أى يتناول بالبحث والتحليل نفقات الدولة وايراداتها وميزانياتها .. وما زال ذلك العلم يحظى باهتمام كبير من كلا النظامين الرأسمالى والاشتراكى على السواء وخصوصا بعد ازدياد تدخل الحكومات فى الشئون الاقتصادية ، وقد ظهرت حديثا أداة هامة تخدم الأجهزة الحكومية تسمى بالمحاسبة القومية التى هى مزيج بين علم المحاسبة وعلم الاقتصاد .

فكان من اللازم ونحن مقبلون على تطبيق الشريعة الاسلامية أن تكون لدينا دراسة وافية عن مالية الدولة الاسلامية جاهزة للتطبيق فى هذا العصر حيث يمكن بمشيئة الله أن نضيف جديدا على نحو اسلامى متميز بديلا لما يسمى بعلم المالية العامة .

obeikandl.com

وقد بذلت جهـدى لاعداد هـذا البحث تحت اشراف أستاذى الدكتور عيسى عبـده ووجدت المراجع متوافرة بالمكتبـة العربية من التراث القديم والمؤلفات الحديثة .. والقرآن الكريم والسنة الشريفة زاخرة بكل مشتملات المسـائل المـالية .. وكان للسلف الصالح من الخلفاء الراشدين والفقهاء العظماء الفضـل الكبير فى جعـل التراث الاسلامى بين أيدينا تنهل منه ما نشـاء ، هذا ولا ننكر مطلقا فضـل علماء الاقتصاد الاسلامى فى العصر الحديث الذين نقلوا الينـا ذلك التراث فى صـورة مناهج علمية بأسلوب يمتاز بالسهولة مع الوضوح وبما يتفق مع الواقع بعد جهود مستفيضة ودراسات طويلة تصل الى درجة الاجتهاد .

ويرى بعض المسلمين أن الفقه الاسلامى جامد ظنا منهم أن الفقهاء وقفوا عنـد التقليد وتركوا الاجتهاد من قرون مضت وهـذا يجعله غير صالح للعمل به فى العصر الذى ارتقت فيـه القوانين والنظم الحديثة حتى كادت تبلغ الغاية ، وهذا اعتقاد خاطىء لأن الاسلام بقواعده ومبادئه الكلية لا جمود فيه بل هو حى ينبض بالحياة . وباب الاجتهاد مفتوح للباحثين .

ولقد طبقت النظم الاسلاميه فى العصور الاسلامية الأولى وكانت نتائجها مجتمعا بلغ من قوته أنه حطم القوتين العظميين اللتين كانتا لهمـا السيطرة على العالم فى ذلك الوقت وهما دولتا الروم والفرس .

وفى الوقت الحاضر وان ظهر التباين بين النظم الوضعية التى تطبق فى البلاد الاسلامية وقواعد الدين الاسلامى الا أننا نجد أنه رغم تعدد النظم والنظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى وردت أساسا من العالم الغربى فانها تحمل بين طياتها الكثير من القواعد التى سبق بها الاسـلام .. يقول تعالى مخاطبـا رسـوله العظيم : ﴿ **وما أرسلناك الا رحمة للعالمين** ﴾(١) فالأمر الذى لا شك فيه أن الفتوحات الاسلامية

---

(١) الانبياء : ١٠٧

فى آسيا وافريقيا وأوروبا كان لها الأثر الواضح فى استمرار حضارة الانسان على ظهر هذا الكوكب .

ويهدف هذا البحث الى القاء الضوء على نظام المالية العامة فى الاسلام بتحليله اذ أنه بنى على قواعد صالحة للتطبيق فى أى عصر من العصور ولأى مجتمع من المجتمعات مهما كانت ظروفه الاقتصادية .

وسوف نلتزم فى منهج بحثنا بنفس المنهج المتبع لدراسة وتحليل أى نظام مالى معاصر حتى نتمكن من المقارنة مع النظم المالية المعاصرة.

وقد قسمت هذا المبحث الى ستة أبواب رئيسية تتناولها كما يلى :

الباب الأول : مدخل البحث ، وقد قسمت هذا الباب الى مبحثين كالآتى :

المبحث الأول : يتناول مصطلحات ومفاهيم فى مالية الدولة الاسلامية وفى علم المالية العامة الحديثة .. ذكرتها بايجاز كأدوات أو مفاتيح للأبواب التالية .

المبحث الثانى : معالم المالية العامة فى الاسلام التى حددها النبى تشريعا وتنفيذا وهو فى المدينة .. تناولت فيها كلا من معالم الموارد العامة والانفاق العام . كما تناولت ضوابط السلوك الاقتصادى فى الاسلام .. ومن أهم الضوابط : ضوابط الخلق التى تتصف بالتوازن والوفرة ، وضوابط تدخل الدولة فى الأنشطة الاقتصادية .

الباب الثانى : ويتناول دراسة لموارد الدولة الاسلامية مقارنة بالنظم المالية المعاصرة ، وقسمت هذا الباب الى أربعة فصول كما يلى :

الفصل الأول : العبادات المالية والفرائض « الموارد العادية » وتتضمن ما يلى :

١ ــ أنواع الزكاة ويسمى بلغة العصر الوعاء ويشمل وعاء الزكاة :

(أ) الأموال التى كان محققا فيها النماء فى عصر النبى صلى الله

عليه وسلم « الذهب والفضة ــ النعم ــ عروض التجارة ــ الزروع والثمار » .

(ب) الأموال المستغلة فى هذا العصر : « المصانع ــ العمارات ــ الأسهم ــ كسب العمل والمهن الحرة » .

٢ ــ الفيء ويشمل الخراج والجزية والعشور .

٣ ــ الخمس : ويشمل خمس غنائم الحرب .. ويشمل أيضا خمس المعادن والركاز والمستخرج من البحار .

٤ ــ موارد أخرى مقررة من قبل أفراد المسلمين ثم صارت من الفرائض مثل : « الكفارات ــ النذور ــ الوقف قيد الحياة ــ الوصية بعد الموت ــ وما ترثه الدولة من لا وارث له » .

الفصل الثانى : ويتناول الموارد المالية الخاضعة لرأى الامام « الموارد غير العادية » وتتضمن ما يلى :

« العقارات المملوكة للدولة ــ الوحدات الاقتصادية المنتجة أو ما تسمى الآن بالقطاع العام ــ القروض ــ موارد أخرى ترد للدولة عن طريق ولايتها على الشئون العامة مثل التوظيف أو ما يسمى الآن بالضرائب والرسوم » .. الخ .

الفصل الثالث : الايرادات العامة فى النظم المالية المعاصرة وتشمل :

« الدخل من المشروعات العامة ــ القروض الداخلية والخارجية ــ الضرائب » .

الفصل الرابع : دراسة تحليلية مقارنة بين العبادات المالية والفرائض فى الاسلام والأصول العلمية للضرائب الحديثة .

الباب الثالث : دراسة مقارنة للانفاق العام فى الاسلام وفى النظم الوضعية وتشمل فصلين :

الفصل الأول : الانفاق العام فى الاسلام وقد قسمت هذا الفصل الى مبحثين هما :

المبحث الأول : أبواب الانفاق العام فى الدولة الاسلامية وهى :

١ ــ أبواب انفاق الزكاة « الفقراء ــ المساكين ــ العاملون على الزكاة ــ المؤلفة قلوبهم ــ فك الرقاب ــ الغارمون ــ فى سبيل الله ــ ابن السبيل » .

٢ ــ أبواب انفاق الفيء « مخصصات الرسول وأهل بيته ــ عطاء أمراء المؤمنين ــ عطاء العمال ــ عطاء الجند وعامة الشعب ــ المصالح العامة للدولة » .

٣ ــ أبواب انفاق الخمس « سهم لله وللرسول ــ سهم لذوى القربى ــ سهم لليتامى ــ سهم للمساكين ــ سهم لأبناء السبيل » .

المبحث الثانى : ويتناول الضوابط الشرعية فى توجيه الانفاق العام .. كما يلى :

أولا : الضوابط الشرعية فى الانفاق وهى القيود أو التكاليف التى أوجبها الاسلام على صاحب المال لكى يتصرف فى حدودها بما تقتضيه المقاصد الشرعية حيث تتوافق المصلحة العامة مع المنفعة الشخصية .

ثانيا : توجيه الانفاق العام بحيث يتضمن بين ثناياه : « نفقات الضمان الاجتماعى ــ نفقات الدفاع بما فيها نفقات الدعوة الاسلامية ــ نفقات تنمية المجتمع فى الاسلام » .

الفصل الثانى ، ويتناول ما يلى :

المبحث الأول : الانفاق العام فى المالية العامة الحديثة .

المبحث الثانى : دراسة مقارنة للنفقات العامة بين الاسلام والأوضاع الراهنة من حيث القواعد والآثار .

الباب الرابع : دراسة مقارنة لبيت المال فى الاسلام وميزانية

الدولة فى العصر الحديث فى خمس مباحث تناولت فيها شرحا وافيا لبيت المال فى الاسلام من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حتى عصر العباسيين وميزانية الدولة فى النظم المالية المعاصرة ثم دراسة تحليلية مقارنة بين ميزانية الدولة فى العصر الحديث والموازنة فى الاسلام بين الضرورات والحاجات والتحسينات .

الباب الخامس : دراسة السياسة المالية فى الاسلام مقارنة بالسياسة المالية المعاصرة ، وتناولت فى الفصل الأول بالشرح والتحليل بالسياسة المالية ومدى ارتباطها بالنظام الادارى فى الاسلام .. فالنظام المالى فى الاسلام محيط بالكليات والجزئيات وثابت على الزمان والمكان ولا يفرق بين النظم السياسية والادارية والاجتماعية والاقتصادية والحربية والمالية ، ولا يفصل بين العقيدة والعبادات والمعاملات كما يظن البعض .

وفى الفصل الثانى قمت بدراسة تحليلية مقارنة بين السياسة المالية فى العصر الحديث وسياسة الخلفاء الراشدين فى أموال المسلمين .

الباب السادس : نتائج وتوصيات وكلمة ختامية .

تناولت فى هذا الباب أهداف البحث التى تدعو الى الالتزام بأحكام الشريعة وانتهاج سياسة مالية رشيدة مستمدة من الكتاب والسنة مع الأخذ بسياسة الخلفاء الراشدين فى أموال المسلمين بحسب وقائع أزمانهم وتعدد أماكنهم .

وأشرت فى هذا الباب الى تصور مقترح لموازنة الدولة الاسلامية فى العصر الحديث والى بنك دبى الاسلامى كتجربة رائدة فى عالم الاقتصاد الاسلامى .

والله الموفق .

أحمد عبد الهادى طلخان

* * *